ماذا ينتظر النساء العربيات

كاميليا لحريشي

صحفية مقيمة في هونغ كونغ

على الرغم من اضطلاع المرأة بدورٍ هام جداً خلال الانتفاضات في العالم العربي، باتت حقوق النساء العربيات اليوم معرّضة للخطر. على النساء أن يتّحدن للتأكيد مجدداً على المساواة بين الجنسين في الحياة الخاصة، الاجتماعية والعامة.

بدأ الربيع العربي يسير إلى الوراء. وأخذت الأحزاب الدينية الحركات العلمانية رهينةً مكتسحةً بذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المطالبة بالعدالة والحرية. والعامل الأهمّ هو أن هذه الجماعات الإسلامية قامت بتهميش دور المرأة في السياسة والمجتمع فتبدّل دورها من النشاط الاجتماعي إلى التمثيل السياسي الضئيل.

وبعد قرنين من النضال في سبيل تحرّر المرأة في العالم العربي، اكتسبت المرأة تدريجياً حقوقاً أساسية، لا سيما في مجال قانون الأسرة والسياسة ما أدّى إلى انخفاض قيمة مكانة الرجل في المجتمع. وخلال الاحتجاجات سارت المرأة إلى جانب الرجال وشاركت في عملية الإصلاح: من تنظيم إضرابات النقابات العمالية إلى التعرّض للانتهاكات من قبل الأجهزة الأمنية والدعوة إلى الإطاحة بالأنظمة العربية. وعلى الرغم من انتشار التوجّهات المحافظة في المجتمعات العربية التي حدّت في بعض الأحيان من مشاركتها في التظاهرات، تمكّنت المرأة العربية من استقطاب اهتمام العالم عندما حصلت ثلاث نساء ناشطات على جائزة نوبل للسلام في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ تقديراً لدورهنّ الفاعل في الربيع العربي.

وثمّة أسباب عدّة تحملنا اليوم على عدم الابتهاج بنتائج هذه الثورات. فقد انتصر الإسلام السياسي لا الحريات. وراحت المجتمعات العربية تدرس كيفية تطبيق إيديولوجية عازمة على خنق حقوق المرأة. فبعد أن أدّت الانتخابات في تونس والمغرب ومصر إلى فوزٍ عارم للإسلاميين برزت دعوات إلى إبطال الحقوق التي اكتسبتها المرأة في الآونة الأخيرة لأن الجماعات الدينية تساوي النساء بالأنظمة السابقة الفاسدة والغربية التوجّه. فضلاً عن ذلك، فإن الموضوعات التي تُعتبر ملحّة في مسيرة إصلاح الأمم العربية ألقت بظلالها على حقوق المرأة. وشدّدت الأحزاب الإسلامية في حملاتها الانتخابية على «عذريّتها» السياسية ووضعت مكافحة الفاسد في صلب برامجها السياسية، واستبعدت بالتالي مسألة المساواة بين الجنسين.

ومن المؤسف أن نرى انتشاراً للتمثيل الضئيل للمرأة في الحياة السياسية بعد الانتخابات في شمال أفريقيا.

ففي المغرب – حيث نجحت الحركة النسائية في عام ٢٠٠٤ في الحدّ من تعدّد الزوجات وإلغاء الحجود وضمان الأمن الاقتصادي للمرأة بعد الطلاق – كانت خيبة الأمل كبيرة. فالحكومة الجديدة التي تشكّلت تضمّ ثلاثين وزيراً ذكراً وامرأة واحدة – محجّبة. وردّاً على هذه الهزيمة التي أُلحقت بالديمقراطية تظاهرت النساء المغربيات

في ١٩ كانون الثاني/يناير أمام البرلمان فيما كان رئيس الوزراء الإسلامي عبد الإله بنكيران يعرض برنامجه السياسي على الحكومة ويؤكّد أن الإسلام هو حجر الأساس بالنسبة للهوية المغربية. عريضة جمعية «منبر المرأة» تندّد بالتمثيل الضئيل للمرأة داخل جميع الأحزاب السياسية الوطنية.

وفي مصر، لم تضمّ اللجنة المكلّفة بصياغة الدستور الجديد أيّ امرأة، علماً أن هذه العملية تكتسب أهمية وطنية. كما لم تُعيّن أي امرأة في منصب محافظ. وقرّرت السلطات العسكرية أيضاً إلغاء الحصة (الكوتا) التي تضمن للنساء أربعة وستّين مقعداً في البرلمان والتي تمّ اعتمادها في عهد الرئيس مبارك. إضافةً إلى ذلك، اكتسب الأخوان المسلمون مزيداً من الزخم خلال تظاهرات ميدان التحرير، وشهدت البلاد محاولات إضافية لأسلمة المجتمع. وبدأت فصائل راديكالية بالظهور. فقد أصدر الشيخ السلفي مصطفى العدوي في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١١ فتوى تحرّم على النساء المسلمات لبس النعال ذات الكعب العالي في الأماكن العامة. وثمّة مسؤول سلفي آخر رفض المشاركة في برنامج حواري تلفزيوني لأن إحدى الضيفات لم تكن محجّبة. أما الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل فأعرب عن معارضته لاختلاط الجنسين في الأماكن العامة.

لقد شعرنا بالتراجع في حقوق المرأة بشكلٍ أخفّ وطأة في تونس التي ألغت تعدّد الزوجات وشرّعت مساواة المرأة مع الرجل في مسائل الزواج، الطلاق وحضانة الأطفال بعد استقلالها عام ١٩٥٦. وعلى الرغم من الفصل بين الجنسين – للمرة الأولى – داخل مراكز الاقتراع في المناطق التي تشكّل معقلاً لحزب النهضة الإسلامي خلال ثورة الياسمين، تمكّنت المرأة من الحصول على نسبة ٢٣ بالمائة من مقاعد البرلمان. لكن بما أن معظمهنّ أعضاء في حزب النهضة، فمن المتوقّع أن تعكسن نظرة الإسلام التقليدية للمرأة. فعلى سبيل المثال، أعلنت المتحدّثة بلسان الحزب سعاد عبد الرحيم في تشرين الثاني/نوفمبر

٢٠١١ أنّ الأمهات العازبات هن مصدر عار لتونس ولا يتمتّعن بالتالي بـ «الحق في الوجود».

فكيف زعزعت الحركات العلمانية التي هيمنت عليها هواجس الديمقراطية وحرية التعبير والانتخابات العادلة أسس المساواة بين الجنسين في الشؤون العامة وهدّدت المكاسب التي حقّقتها المرأة مؤخّراً على الصعيدين الاجتماعي والسياسي؟

لا يكمن الغرض من الإجابة على هذا السؤال في إضفاء صفة شريرة على الأحزاب الإسلامية. في الواقع، إنّ مجموعات كبيرة من النساء منحت أصواتها لفصائل دينية جعلت من التمييز بين الجنسين جزءاً من المؤسّسات العامة في الماضي على غرار النسبة الأكبر من نساء الطبقة البورجوازية المغربية والعديد من النساء المصريات اللواتي اتّبعن المناهج التربوية الغربية. وما يصعب فهمه هو كيفية انجراف هؤلاء النساء وراء الخطاب المعتدل للأحزاب الإسلامية في وقتٍ يرفض فيه القادة الإسلاميون مصافحة المرأة

> على النساء أن يتّحدن كي لا تُستثنى المرأة من عملية صنع القرارات، ولمواجهة الضغوط المتزايدة من قبل الإسلاميين الراديكاليين الراغبين في إعادة المرأة إلى دورها التقليدي، وللمطالبة بإعادة تشكيل الحكومات في البلدان التي تتجاهل دور النساء.

خوفاً من أن تلطّخ أياديهم. وبإمكان العديد من النساء العربيات اللواتي يعتقدن أن التيارات الإسلامية هي السبب الأول والأساسي للتمييز ضدّ المرأة في العالم العربي إحداث تغيير إيجابي.

دعونا نتذكّر أنّ النساء المسلمات يعانين من هذه التشريعات المجحفة التي هي بمثابة «قوانين وصاية» تسمح للرجال بمعاملتهنّ كعبيد وقاصرات وذلك لأن معظم قوانين الأسرة في البلدان العربية ترتكز إلى تفسيرات الشريعة الإسلامية. فالبنات المسلمات، على سبيل المثال، يرثن نصف ما يرثه الأبناء الذكور. ويعامل الأزواج المسلمون المرأة كسلعة اشتروها بعقد زواج وبإمكانهم أن يمنعوا زوجاتهم من السفر بدون وصيّ يرافقها. والشهادة التي تُدلي بها المرأة أمام المحاكم توازي بقيمتها نصف شهادة الرجل.

والأمر المحيّر والمربك هو أن الحركات الإسلامية النسائية تمكّنت من إصلاح القوانين المرتكزة إلى الشريعة التي تُعتبر مقدّسة ويصعب تغييرها، وقد استغرق ذلك قرنين من الزمن. ومع ذلك، قامت نساء أخريات وخلال بضعة أشهر بالسير في الاتجاه المعاكس والعودة إلى إيديولوجية تجعل من المرأة الزوجة والابنة والشقيقة والأم المطيعة. لهذا السبب فإن النقاب الإسلامي أو البرقع (الذي يغطّي الجسم كلّه) يخفي هوية المرأة وراء الدور الذي تضطلع به. ولقد اعتقدت النساء المصريات والمغربيات والتونسيات اللواتي صوّتن لصالح الأحزاب الإسلامية أنّه يمكن للديمقراطية والإسلام السياسي أن يتماشيا مع بعضهما البعض. في الواقع، ترتكز الديمقراطية إلى المسؤوليات المدنية فيما يُعنى الإسلام السياسي بالطاعة العمياء للعقيدة. وأكّدت لي محامية مغربية متخصّصة في شؤون قانون الأسرة الإسلامي أنها تتلقّى مرتين في اليوم رسائل مفتوحة وعرائض تندّد بالنكسة التي أصابت عملية تحرّر المرأة.

على صعيدٍ آخر شكّلت الأسلمة المتنامية للمجتمعات العربية عامل توازن مع الحركة النسائية العربية ما خلق بيئة شجّعت على نهوض الأحزاب الإسلامية. وخلافاً للتوقّعات، تظاهرت مئات آلاف النساء المغربيات الإسلاميات في الدار البيضاء في آذار/ مارس عام ٢٠٠٠ للاحتجاج على خطّة الحكومة الوطنية لإدماج المرأة في عملية التنمية. ويهدف هذا البرنامج إلى «إزالة اللامساواة بين الرجل والمرأة»، مع أنّ الناشطات الإسلاميات زعمن أنه لا يتماشى مع تعاليم الشريعة.

والحقيقة المريرة هي أنه يتعيّن الآن على المرأة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط العمل جنباً إلى جنب مع الإسلاميين من أجل الحفاظ على وضعهنّ المكتسب حديثاً. كبيرةٌ هي التحدّيات المطروحة أمامنا. وإذا تمكّنت المرأة من الإطاحة بالحكام الطغاة في غضون أشهر فقد يتطلّب الأمر الآن سنوات لتخطّي العقليات السائدة التي يسيطر عليها الذكور في العالم العربي. وعلى النساء أن يتّحدن كي لا تُستثنى المرأة من عملية صنع القرارات، ولمواجهة الضغوط المتزايدة من قبل الإسلاميين الراديكاليين الراغبين في إعادة المرأة إلى دورها التقليدي، وللمطالبة بإعادة تشكيل الحكومات في البلدان التي تتجاهل دور النساء. كذلك، على الأحزاب الإسلامية أن تستغيث بالمرأة إذا ما أرادت أن تبقى في السلطة لكون المرأة لاعباً أساسياً في الحياة الاقتصادية. ويجب ألا ينتهي الربيع العربي الذي رفع شعار التحوّل السياسي والاجتماعي والثقافي في مجتمعات تفتقر إلى العدالة، قبل أن يعود بالفائدة على الرجال والنساء على حدٍّ سواء. ●

www.kamilialahrichi.com
Twitter: @Kam_Lah